

"حماية الاطفال في الفضاء السيبراني" موضوع الاحتفال بـ "اليوم العالمي للاتصالات"

لاستخدام الأطفال والقصر، وتطبيق إجراءات التأكد من العمر، والتثبت من الهوية، ومراقبة المقاييس الحيوية اللازمة، وفترة المحتوى، وتحليل النصوص والتدقيق في محتوياتها، بالإضافة الى المحافظة على البيانات المخزنة وبيانات حركة المعلومات وسجل الاستعمال لفترة محددة، وإمكان مراقبة معلومات حركة البيانات وتجميعها بصورة مباشرة ممن له الحق بذلك قانوناً، وإمكان اعتراض مضامين البيانات والاطلاع عليها عند اللزوم.

كما يجب على مزودي خدمات الإنترنت والمزودين الآخرين للخدمات الالتزام بقواعد سلوكية محددة بين جميع اللاعبين في مجال صناعة الإنترنت، وتزويد المستخدمين نظام فلترة لدى اشتراكهم بخدمة الاتصال بالإنترنت، وتوفير إمكان الحصول على الخدمات المخصصة للأطفال/ مجهزة بأنظمة الترشيح الآلي، وإتلاك الحوافز الكفيلة بشرح منتظم للمواقع المتاحة وتحديثها، ونشر إعلانات على محركات البحث عن توافر خطوط ساخنة ومعلومات عن الاستعمال المسؤول للإنترنت.

كما قدّم حبّ الله اقتراحات حول شروط مفروضة على مزودي الخدمات ومتطلباتها، مثل تحفّل مسؤولية اجتماعية، كتوعية المستخدمين والمستخدمين وثقيفهم حول حماية وأخطار الفضاء الإلكتروني وحماية الأطفال، ووضع قواعد سلوكية محدّدة وتطبيقها، والمشاركة في المسؤولية، واعتماد الحلول التكنولوجية كاستعمال إجراءات الحماية المادية والمنطقية (وتقترن مع الحماية التشريعية)، واستخدام أنظمة الحماية اللازمة مثل الجدران النارية المحصنة ضد الفشل وبوابات مكافحة الفيروسات والبريد المزعج، وأنظمة فلترة البريد الإلكتروني وغيرها. هذا بالإضافة إلى القيام بعمليات تحديث دائمة على المقاعد والتجهيزات المعرضة للهجمات في الخط الأمامي من الشبكة، والاعتماد على نسخ مطابقة وشبكات أرشيف لمراكز البيانات بغية تأمين الحماية القصوى للبنى التحتية وضمان استمرار عملها، وتأمين الوصول إلى الشبكة (مثل اعتماد أنظمة توثيق هوية المستخدم والبيانات)، وتأمين المحافظة على البيانات الشخصية للفترة الضرورية لما جمعت من أجله (مثلاً لسنة)، وأخذ قدر كافٍ من الإجراءات التي تحافظ على سرية المعلومات الشخصية وأمنها وسلامتها، وتأمين السبل "لمن يحق له قانوناً" بالولوج الى البيانات الشخصية والمعلومات عند الطلب، والمحافظة على النظام العام واحترام القوانين والآداب العامة.

ل. ك.

والمدرسين، بالتنسيق مع جمعيات حماية الطفولة، والتدريب على استخدام شبكة الإنترنت التي تستهدف الأطفال من سن مبكرة جداً، بما في ذلك دورات مفتوحة للوالدين، مناهج تعليمية متكاملة تكون جزءاً من مناهج التعليم والإعلام وبرامج محو الأمية، القيام بحملات وطنية تستهدف جميع المواطنين، وتشارك فيها كل وسائل الاتصال، وتوزيع حزم معلومات مخصصة لإلقاء الضوء على الاخطار المحتملة للإنترنت وإنشاء خطوط ساخنة، بالإضافة الى أهمية تزويد المستخدمين أنظمة للفلترية والترشيح لدى الاشتراك مع مزود خدمات، وتوافر إمكان الحصول على الخدمات المخصصة للأطفال والمجهزة بأنظمة الترشيح الآلي، وتقديم حوافز لتوفير توصيفات للمواقع المتاحة يتم تحديثها بانتظام، ووضع دعايات ولافتات على محركات البحث لتوفير المعلومات عن استخدام الإنترنت والخطوط الهاتفية الساخنة على حد سواء.

اما بالنسبة الى الجهود اللبنانية في ما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، فهناك توصيات عامة تتضمن:

1- إنشاء مركز متخصص، بإدارة مشتركة بين القطاعين العام والخاص (PPA)، من أجل وضع إستراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، وضرورة التعاون الاقليمي والدولي بهذا الخصوص.

2- إعتناء قوانين تحكم بشكل واضح عمليات تجميع البيانات الشخصية واستخدامها ونشرها.

3- يمكن أن تحدد "الهيئة المنظمة للاتصالات" توصيات ملزمة، لضمان أمن المعلومات على البنى التحتية للاتصالات، تنطبق على جميع مقدمي الخدمات (والمستعملين)، بحيث يجب أن تكون التراخيص واضحة في تحديد المتطلبات الضرورية.

4- إلتزام مزودي الخدمات الصارم بقوانين السلامة العامة مع الإلتزام بسياسة المحافظة على الخصوصية في الوقت نفسه.

5- إلتزام مكاهي الإنترنت بالقوانين، عبر تأمين مناطق محمية متخصصة

والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بموضوع حماية الأطفال والأحداث والمرافقين من اخطار الفضاء السيبراني، ومناقشة سبل تطبيقها. واعتبر الأمين العام للمجلس الأعلى للطفولة الدكتور إليي مخايل، حماية الأطفال من استعمال الإنترنت واجباً وطنياً وأخلاقياً وحقوقياً، "ويحتم تنسيق الجهود وتأمين تكاملها، من أجل الوصول إلى خطة عمل وطنية تؤمّن حماية كاملة لكل طفل". وأوضح أن الخطة التي "نحن بصدد وضعها اليوم من خلال آلية تشاركية تتمثل فيها الوزارات المعنية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص"، يشمل عملها 3 محاور، وهي المحور التشريعي بهدف جعل البيئة القانونية ضامنة وواقية وحامية، وهذا ما يستوجب سن قوانين جديدة وتعديل البعض الآخر لجعل التشريع متطابقاً مع التزامات لبنان في تأمين حماية كاملة لكل طفل، والمحور التقني، ويشتمل على تنظيم ووضع المعايير الفنية التي تسمح بإعاققة وصول الأطفال إلى مواقع الخطر، بدون المس بحق الأطفال الإلكترونيّة على المستوى المعرفي، ثم المحور التقني والتوعوي، لتعزيز وعي الأطفال والشباب والأهل والمربين والتربويين بالأخطار التي تعوق النمو العاطفي والنفسي والجسدي للأطفال، عبر استمرار المراقبة والتوجيه والارشاد. وبدوره أكد عضو مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" ورئيس "وحدة تكنولوجيا الاتصالات"، الدكتور



من اجتماع الهيئة المنظمة للاتصالات في مناسبة اليوم العالمي للاتصالات.

عماد حبّ الله، حرص الهيئة على تشجيع استعمال الإنترنت المراقب من الأهل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطفولة، وتطرق إلى أفضل السبل المعتمدة عالمياً على هذا الصعيد، بالإضافة إلى التحديات التي اعترضت هذه الجهود. كما تناول مبادرات الدول العربية للاحتفال باليوم العالمي للاتصالات، والإجراءات الممكنة اتخاذها من أجل عالم أكثر حماية، ومنها محو الأمية والتوعية عبر وسائل الاعلام، والتأهيل المستمر للمعلمين

في مناسبة "اليوم العالمي للاتصالات 2009"، الذي يحتفل به العالم اليوم في 17 أيار، بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، عُقدت في مقر "الهيئة المنظمة للاتصالات" طاولة مستديرة تحت شعار "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني"، جمعت المعنيين بموضوع الاستخدام الآمن للإنترنت من الاطفال وضرورة وعي الاخطار المحدقة بهم وتوجيههم ومراقبتهم. وأوضح رئيس مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" ومديرها التنفيذي، الدكتور كمال شحادة، سبب اختيار شعار "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني" موضوعاً للاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات هذه السنة، والذي يتمثل بضمان نفاذ الأطفال إلى الإنترنت ومواردها القيّمة بدون خوف من الوقوع في براثن أشخاص عديمي الضمير في الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن تلافي تعرّضهم لمحتوى قد يسبب لهم الأذى، مثل دخولهم إلى مواقع غير مناسبة، وقال "بعدما كرسنا، في "الهيئة المنظمة للاتصالات" و"المجلس الأعلى للطفولة"، جهودنا خلال العامين الماضيين للعمل على هذا الموضوع، ولدعم وصول ذوي الحاجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات، فإننا نركّز هذه السنة على تعزيز حماية الأطفال لدى استخدامهم شبكة الإنترنت، والعمل على تعزيز وعي الأهل بهذا الشأن، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية استخدام الأدوات والبرمجيات المناسبة لتوفير فضاء إنترنت أكثر أمناً للأطفال". واعتبر شحادة أن "هذا الأمر يتطلب تعاوناً بين جميع مقدمي خدمات الاتصالات، والجهات المنظمة والمشرّعة في لبنان، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية، ويبقى للأهل، آباء وأمهات، دور محوري على هذا الصعيد"، مشيراً إلى أن "هذا النوع من التعاون لن يقيد المحتوى الذي توفره الإنترنت لمستخدميها أو التحكّم به، بل إن الهدف من العمل هو توفير الخدمة (Parental Control) التي تمكّن الأهل من حماية أطفالهم على هذا الصعيد. وتركز البحث حول زيادة الوعي على جميع المستويات داخل المجتمع اللبناني، بدءاً من مسؤولية الآباء والأمهات تجاه عدم دخول أطفالهم إلى مواقع غير مناسبة، مع تحديد مسؤوليات أصحاب مكاهي الإنترنت في هذا المجال، وضرورة تخصيص مناطق محمية مخصصة لتصفح الأطفال. وكانت مناقشة لمختلف الوسائل التقنية المتاحة، مثل برامج المراقبة الأبوية، سواء تلك المتوافرة عبر مزودي خدمات الإنترنت، أو عبر البرامج الخاصة المعروضة في الأسواق (مثل برنامج المراقبة الأبوية من MSN وغيره). وجرى التداول في التشريعات